Revue des
lumières

Spécialisée en sciences humaines; pensée et communauté

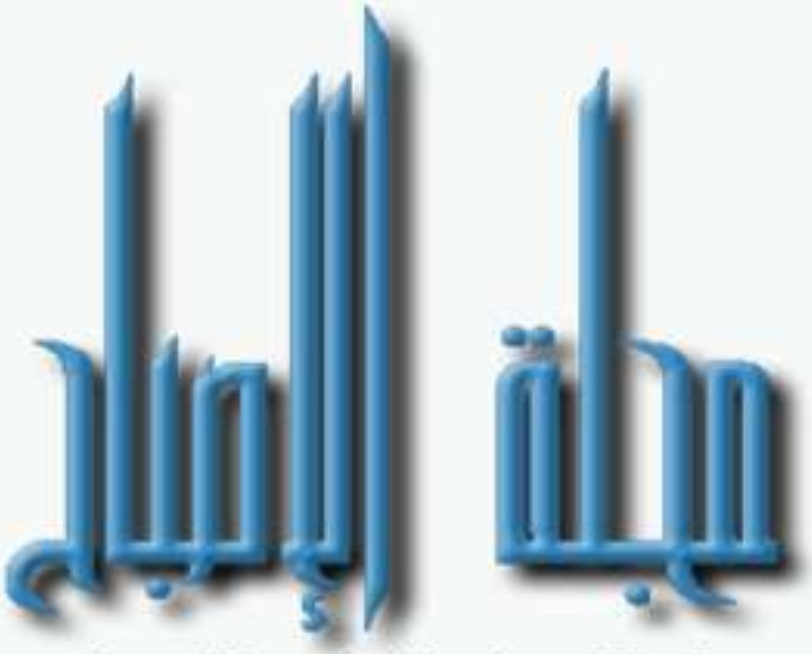

جهود المستشرقين الألمان في البحث اللغوي العربي	نرجس بخوش
إسهامات المستشرق الألماني أوغست فيشر في الدراسات اللغوية العربية: [المعجم التاريخي اللغوي نموذجا]	سامية بحري
مخارج الأصوات بين سيبويه والمحدثين: أوجه الاتفاق والاختلاف	رشيد محمد الزهوي صالح عبد الله العولقي
الرواية الشفهية للشعر العربي القديم: إشكالات وأبعاد	الحسن بنيعيش
إشكالية عدة القوافي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي: حل الإشكالية واستدراك على الخليل في العدة	محمد الطحناوي
أهمية القيادة في التطور الإداري والاجتماعي للدولتين الأموية والعباسية	نبيلة ميمي جهيدة شاوش خوان
الاضطرابات في الدولة العثمانية بين الاضمحلال والتمكين	فديمة يعقوبي
دور المدارس في النهضة العلمية بالمشرق الإسلامي خلال القرن [٥-٦هـ/١١-١٢م]	مروان بن شوش
النمو الحضري والتحضر في بلدان العالم: مقاربة لنظريات السوسيولوجيا الحضرية	أحمد الطاهري
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٦٧ - ١٩٩٠م)	لبيد حسين الجابري وليد عبدالباري قاسم صالح
الوبا، بين العقوبة والدوا، من منظور الإنسان البدائي خلال عصور ما قبل التاريخ	زينب عبد التواب رياض فميس

مجلة الإصباح للعلوم الإنسانية والفكر والسياسة والمجتمع
مجلة أكاديمية فصلية محكمة
العدد6، غشت 2021

Revue spécialisée en sciences humaines, pensée, politique et communauté, publiée par centre Al-Isbaah pour les études civilisationnelles, politiques et stratégiques

الأقليات في الدولة العثمانية بين الاضطهاد والتمكين

Minorities in the Ottoman Empire between oppression and empowerment

خديجة يعقوبي | Khadija Yaakoubi

الملخص

تتناول الورقة موضوع الأقليات في الدولة العثمانية، إذ تقسم على قسمين؛ الأول؛ يعرف بالأقليات بشكل عام والأقليات التي عاشت في كنف الدولة العثمانية بشكل خاص، أما القسم الثاني؛ فيعد الشق التطبيقي من البحث إذ يركز فيه على أوضاع تلك الأقليات، محاولين الإجابة عن سؤالين جوهريين هما: كيف عاشت مختلف الأقليات الدينية والعرقية داخل الدولة العثمانية؟ ولماذا نجد ذلك التعارض الكبير في الآراء بين من يعد أن الدولة العثمانية كانت حاضنة وحامية لأقليات عدّة، وبين من يرى فيها بلدًا محتلاً أخضع تلك الأقليات عن طريق العنف وحاول طمس هويتها؟ وبين هذا وذاك صراع محتدم لكل اتجاه منهما مبرراته ومنطلقاته التي بنى من خلالها أحكامه وآراءه، وعليه فقد عملت من خلال بحثي هذا أن مقاربة وجهات النظر وفق ما توفر لي من معطيات.

الكلمات المفتاحية

الدولة العثمانية، الأقليات، الدين، العرق، الهوية، التعايش، الاضطهاد، التمكين

Abstract

This paper deals with the issue of minorities in the Ottoman State. These minorities is divided into two divisions: the first division is known as minorities in general and the minorities who lived within the confines of the Ottoman State in particular. The second division which is the applied section of the research, where we focus on the circumstances of these minorities, trying to answer two essential questions: How did the various religious and ethnic minorities live within the Ottoman State? In addition, why do we find this great conflict of opinions between those who consider that the Ottoman State was an incubator and protector of several minorities, and those who see it as a colonial state that subjugated those minorities through violence, and tried to obliterate their identity? Between the two conflicting opinions resulted a sharp conflict for each of them with their justifications and premises, through which they built their judgments and opinions. Based on that, I have worked through my research this that the approach of viewpoints relying on the available data and resources.

The Ottoman Empire, minoritaires, religion, Race, Identity, coexistence, oppression, empowerment.

المقدمة

امتدت الدولة العثمانية أو الإمبراطورية كما يسميها بعض المؤرخين على مساحة شاسعة في العالم شملت ثلاث قارات (أوروبا، آسيا، وإفريقيا)، ولم يقتصر ذلك الامتداد على المجال فقط؛ ذلك أن امتدادها الزمني أيضا كان طويلًا واستمر على مدى أكثر من سبعة قرون (1290-1924م)، وهذا ما شكّل مصدر قوة وانتشار هذه الدولة كأعرق وأقوى الدول التي خلّدت اسمًا لها في

السجل التاريخي، وتمكنت من أن ترسم صورة مميزة عن دولة ضخمة استطاعت أن تُسقِط إمبراطوريات عظمى وأن تحافظ على تماسكها لقرون طويلة رغم كل التحديات التي مرّت بها.

وقد كان من أبرز ملامح القوة التي تميزت بها الدولة العثمانية، تلك الفسيفساء البشرية التي تكوّنت منها، والتي شكلت مصدرًا استمدت منه قوّتها خلال مرحلة أوجها، كما كان –في الوقت ذاته–من بين أهم أسباب انهيارها بعد أن دبّ الضعف في جسدها. ومن ثَمّ فالمكون البشري الغني والمتنوع الذي اشتمل عليه المجتمع العثماني كان عُملة بوجهين، ذلك أن التوسع المجالي الكبير الذي استطاعت الدولة العثمانية تحقيقه، جعل منها أرضًا متعددة الأجناس والأعراق والديانات واللغات أيضًا.

ولما كان موضوع بحثنا هو الأقليات المختلفة التي تكوّنت منها الدولة العثمانية منذ تأسيسها وحتى ظهور ما عُرف "بالتنظيمات" التي أحدثت تغيرات جذرية على أوضاع الأقليات بها؛ فسنحرص من خلال هذا البحث على رصد أهم تلك الأقليات وأبرزها، وكذا التعرُّف على الطرق التي اتّبعها العثمانيون في تدبير ذلك الاختلاف، وفي تأطيره والسيطرة عليه لفترات طويلة، محاوِلين التعرّض لأهم وجهات النظر حول هذا الموضوع، والتي تتركّز أساسًا في اتجاهين؛ الأول يرى أن حياة الأقليات داخل الدولة العثمانية قد تميزت بالاستقرار والتسامح الديني والإسهامات المهمة في بناء الدولة واستمراريتها، وقد نالوا أعلى المناصب في الدولة، أما الاتجاه الثاني فهو الذي يعتقد بالفكر الاستعماري للدولة العثمانية، وبنهجها لما يُعرف بسياسة التتريك منذ بدايتها وحتى آخر أنفاسها، وهو نفسه الذي يرى أن الأقليات في الدولة العثمانية كانت تعيش في ظل الاضطهاد والقمع ومحاولة طمس الهويات الخاصة بالقوميات التي انضوت تحتها.

ومن ثَم ارتأينا تقسيم البحث إلى جزأين أساسيين؛ الأول يتّخذ طابعًا نظريًا؛ نشرح من خلاله معنى الأقليات بشكل عام، وكذا أهم تصنيفات أو أنواع الأقليات التي تكونت منها الدولة العثمانية. أما الجزء الثاني فنتوخى من خلاله الحديث عن أبرز الأقليات التي تكون منها المجتمع العثماني وسنسلط الضوء بشكل أكبر على الأوضاع التي كانت تعيشها هذه الأقليات. محاولين الإجابة عن سؤالين جوهريين هما:

كيف عاشت مختلف الأقليات الدينية والعرقية داخل الدولة العثمانية؟ ولماذا نجد ذلك التضارب الكبير في الآراء بين من يعتبر أن الدولة العثمانية كانت حاضنة وحامية لأقليات عدّة، وبين من يرى فيها بلدًا مستعمِرًا أخضع تلك الأقليات عن طريق العنف وحاول طمس هويتها؟

الفصل الأول: مفهوم الأقليات والتصنيفات التي عُرفت بها داخل الدولة العثمانية

يُعبّر مفهوم الأقليات بشكل عام عن وجود فئات أو شعوب معينة قد تشكّل قِلة داخل مجتمع يُعرف بكونه يُشكل الأغلبية، وبالتالي فمفهوم الأقلية هنا يتخذ صبغة التميز بشتى أنواعه سواء من حيث العدد أو الخصائص. والأقلية كمصطلح لم تظهر بمعناها المتعارف عليه والذي يميل بشكل كبير إلى الطابع الحقوقي إلا حديثًا؛ ذلك أن هذا المصطلح قد مرّ بأزمنة مختلفة وعرف تطورات متلاحقة وتعزز وجوده بشكل كبير مع طغيان المفاهيم الحقوقية وضرورة احترام حقوق الإنسان وغيرها من الشعارات الرنانة التي طفت على السطح بعد الحروب الضخمة التي عاشها العالم وعلى رأسها الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومن ثَم اكتسى مفهوم الأقليات أهمية كبيرة وأصبح العالم منفتحًا بشكل كبير على واقعها حتى أنه غدا ينبش في جذور الماضي ويحاول أن يرصد أصول ذلك المفهوم والنماذج التي ترمز إليه عبر التاريخ الإنساني.

المحور الأول: تعريف الأقليات

يعدّ مفهوم الأقليات من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل، والتي أصبحت تأخذ حيزًا كبيرًا من اهتمام المنتظم الدولي رغم قِدمه الضارب في عمق التاريخ، ذلك أن التاريخ العالمي لطالما تميز بوجود أشكال وأجناس وألوان لا حصر لها من البشر، كما أنه تميز

بقاعدة عامة تتخذ من هيمنة القوي على الضعيف لبنة لها، وعليه؛ فالوجود الفعلي لهذا المفهوم يمكن أن نرجعه إلى بداية الوجود الإنساني آخذين بعين الاعتبار الجماعات البشرية المختلفة التي عاشت ولا تزال على هذا الكوكب.

في المعنى اللغوي للأقلية؛ نجد بأن القلة هي خلاف للكثرة والقل خلاف الأكثر وأقلَّه أي جعله قليلًا والقلة والكثرة يستعملان في الأعداد (ابن منظور، 2014، ص 180)، وإذا اكتفينا بهذا التعريف الواضح والبسيط فسنفهم بأن الأقلية كمفرد تعني جماعة أو عددًا قليلًا يوجد داخل جماعة أكبر وأكثر عددًا، وغالبًا ما تكون تلك الأقلية مميزة عن محيطها الذي يفوقها عددًا على مستويات عدة كاللغة أو الدين أو العرق...إلخ.

أما على المستوى الاصطلاحي؛ فمصطلح الأقليات تتداخل فيه العديد من الأبعاد السياسية والقانونية والتاريخية، ذلك أنه عندما نتحدث عن الأقليات، فنحن بالضرورة نشير إلى مكان تواجدها وتحديدًا داخل دولة معينة. في حين يتجلى البعد القانوني في مدى التعايش السلمي ومدى الحقوق التي تنعم بها تلك الأقليات داخل البلدان التي تستقر بها. أما البعد التاريخي فهو حاضر وبقوة لكي يسجل الهوية والثقافة التي تنتمي إليها تلك الأقلية، وهو الأمر الذي يشكّل هاجس كل الأقليات أينما وجدت، إذ تسعى بالأساس إلى الحفاظ على خصوصيتها وهويتها التي تميزها وتنفرد بها عن محيطها.

نجد بأن هناك شبه اتفاق حول التعريف العام للأقليات، والذي يمكننا إجماله في كونها مجموعة من الأفراد تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس، العقيدة، اللغة داخل دولة ما. وعليه؛ فهي جماعة من الناس تختلف عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما، نتيجة وجود عدد من الفروقات كالدين واللغة والثقافة والسلالة، تلك الخصائص التي تُميز أيّ نوع من الأقليات والتي تدفع بها ولو ضمنيًا أو بصورة متخيلة إلى التضامن مع بعضها البعض وإلى السعي لتحقيق المساواة الفعلية والقانونية داخل البلد الذي تستقر به كما تكسبها إرادة مشتركة للبقاء (خينش، 2016، ص 10).

وغالبا ما يتجاوز مفهوم الأقلية الطابع العددي ليرمز إلى "الأقلية الإثنية" التي تحمل العديد من الخصائص المميِّزة لها على مستوى الهوية والثقافة (عمارة، 2003، ص 7)، فتصبح بحكم عددها خاضعة لمبدأ التفاضل، وتجد نفسها أمام أغلبية مختلفة عنها، وهي مجبرة على التعايش معها لأنها الحلقة الأضعف نظرًا لعددها، غير أن ذلك لا يعني أبدًا أن التفوق العددي قد يمنح الحق لشعب أو بلد معين في اضطهاد العناصر الأخرى المكوّنة للمجتمع بأكمله. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن المفاهيم التي تُعنى باحترام حقوق الأقليات ليست وليدة الساعة، بل هي متجذرة في عمق التاريخ الإنساني، قد تختلف أشكال ممارستها، إلا أنها تظل موروثًا ثقافيًا وحضاريًا يسجل لعدد من الشعوب التي كانت تمتلك القوة والهيمنة في يوم من الأيام، واستطاعت أن تدبر مسألة الأقليات وتحافظ عليها.

ولما كان موضوع بحثنا هو الأقليات التي عاشت في كنف الدولة العثمانية، فإننا نهدف من خلاله إلى ربط هذا المفهوم بواقع تلك الأقليات، كما نتوخى الإجابة عن سؤالين أساسيين؛ كيف دبّرت الدولة العثمانية مسألة الأقليات؟ وإلى أي حد استطاعت أن تنجح في ذلك التدبير أو التنظيم؟

المحور الثاني: تنظيم الأقليات داخل الدولة العثمانية

امتدت الدولة العثمانية على مساحة شاسعة جعلت البعض يصنفها من ضمن أكبر الإمبراطوريات التي شهدها العالم، إذ شملت ثلاث قارات (أوروبا، وآسيا، وإفريقيا). ومن ثم فقد حكمت الدولة العثمانية شعوبًا عديدة، وضمت تحت رايتها مجتمعات مركبّة من أديان وأقوام ومذاهب متباينة (كوثراني،2017، ص 91)، وقد جعل أكمل الدين إحسان أوغلو من الدّين المنطلق الأساس لتعامل الدولة العثمانية مع تلك الأقليات، وذلك في إطار ما سماه بمبدأ "الملك"، بمعنى أن القانون الذي يسود في دار الإسلام هو القانون الإسلامي ويجري تطبيقه على كل الطوائف المكوّنة للبلاد بغض النظر عن ديانتها، وعليه؛ فقد قُسمّت تلك

الطوائف إلى ثلاثة أصناف أساسية هي: الذميون والمستأمنون وأهل الملة (أوغلو وآخرون، 1999، ص 497.)وسنفصّل في كل منها على حدة.

أهل الذمة أو الذميون

من المعلوم أن أهل الذمة يقصد بهم غير المسلمين الذين يعيشون على أراضي خاضعة للمسلمين أي على ذمتهم، ومن المعروف أيضًا في التاريخ الإسلامي أنه كلما دخلت بلدان جديدة تحت سيادة الدولة الإسلامية، إلا ويصبح من اللازم على سكانها من غير المسلمين أن يختاروا بين أن يتركوا أراضي الدولة الإسلامية أو أن يبقوا فيها شريطة التفاهم على عدد من الشروط، هذا الاتفاق يسمى عقد الذمة، كما يسمى الطرف الآخر غير المسلم بالذمي، ويتعهد هذا الأخير بموجب الاتفاق بقبول القوانين التي تنص عليها الشريعة الإسلامية، والتي تقضي بأن يدفع الذمي ضريبة تسمى بالجزية في مقابل بقائه وضمان حمايته من طرف حكام البلد الذي يعيش فيه (غيب، باون،2012، ص 297).

هذا فيما يخص التعريف العام لأهل الذمة، أما في الحالة العثمانية فيشير إحسان أوغلو إلى أنه لا وجود لوثائق تثبت النهج الذي اتبعته الدولة العثمانية في تعاملها مع غير المسلمين (المسيحيين واليهود) على الأقل قبل فتح القسطنطينية سنة 1453م، إلا أنه يرجح تعاملها معهم على النهج الإسلامي الذي يقضي بدفع الجزية مقابل العيش بأمان وممارسة الشعائر الدينية بشكل طبيعي (غيب، باون،2012، ص 500). أما بعد فتح القسطنطينية وانضمام عدد كبير من مختلف المذاهب من المسيحيين إلى الدولة العثمانية، فقد قام السلطان محمد الفاتح بتعيين البطريرق جناديوس زعيمًا للطائفة الأرثوذكسية (غيب، باون،2012، ص 500). ولم تكن الطائفة الأرثوذكسية وحدها من تمتعت بحق الحصول على ممثّل لها وناطق بحقوقها أمام الدولة العلية، إذ حصل اليهود كذميين أيضًا على ممثّل لهم مجسدًا في شخص الحاخام، وقد تعهد السلطان محمد الفاتح عبر إصداره العديد من الفرمانات لصالح المنتمين للديانتين المسيحية بمختلف طوائفها واليهودية كذلك بعدم المساس بكنائسهم ومعابدهم وبأن لا يُكره أحد على اعتناق الدين الإسلامي وبتوفير الأمن والحماية لهم طالما يعيشون على الأراضي التابعة للعثمانيين (شو، 2015، ص14).

غير أنه لم يكن لديهم الحق في بناء أماكن جديدة خاصة بعباداتهم غير تلك التي وُجدت قبل دخول العثمانيين إلى أراضيهم، كما لم يكن من حقهم دخول الجيش أو احتلال مناصب عليا في الدولة ولا حتى ركوب الخيل أو الشهادة في المحاكم، وهناك من اعتبر هذا جورًا أو ظلمًا في حق تلك الأقليات وهناك من اعتبرها إعفاءً لهم. مما يضع علامة استفهام كبيرة أمام طبيعة تكوين جيش الإنكشارية الذي كان يمثّل القلب النابض للدولة العثمانية والذي تشكل أساسًا من غلمان أُستُقدموا من مناطق وبلدان مختلفة من أوروبا ومن عوائل مسيحية.

أهل الملة

لطالما عُرف أهل الملة أو الدين عبر التاريخ بكونهم هم المسلمون وفي ما بعد أصبح هذا المصطلح يُطلق على الطوائف المختلفة التي تتفرع عن المذاهب المختلفة في الإسلام، وبالتالي فإنه كان يستعمل لتمييز المسلمين عن غيرهم ممن عُرفوا بأهل الذمة، خاصة بعد دخول العثمانيين إلى المشرق العربي الذي كان معتنقًا للدين الإسلامي في مجمله وكان يضم مذاهب وطوائف مختلفة من غير السنة كالزيديين والشيعة الاثنا عشرية أو الجعفرية في اليمن والعراق، والخوارج العباديين في بعض الأماكن من الجزائر وتونس، الدروز في لبنان وسوريا، والإسماعيليين والعلويين... (أزتونا، 1990، ص 462) وعليه؛ فقد احتضنت الدولة العثمانية خليطًا من الطوائف المسلمة لكننا لا نجد أي استعمال لكلمة الملة قصد الإشارة إلى مختلف الملل التي تنتمي إلى الدين الإسلامي، على الأقل في المصادر التي اطلعنا عليها.

يُستعمل مصطلح الملة (بالتعبير العثماني مِلَت millet) للتعبير عن مجتمع أهل الذمة ويُلقب المسؤول عن المجموعة أمام الحكومة لإدارة شؤونها (بملت باشي Millet Base) (غيب، 2012، ص 302) وتحديدًا للإشارة للأرمن الذين كانوا يُشكّلون

أقلية مسيحية حيث أطلق عليهم العثمانيون لقب "الملة الصادقة" (الإمام، 2002، ص 15)، وقد استعملت التسمية فيما بعد للإشارة إلى اليهود أيضًا. وتشير المراجع إلى أن ظهور هذه التسمية ارتبط بالمجموعات التي انضمت للدولة العثمانية بعد فتح القسطنطينية، فإذا كانت الملل قد استعملت في وقت مبكّر من العصر الإسلامي لتمييز المسلمين عن غيرهم، فقد اعتمدها العثمانيون للإشارة لغير المسلمين، وفي البداية كانت حكرًا على ملّتين فقط هما: الأرثوذكس والأرمن، لتشمل كذلك اليهود بعد أن تم الاعتراف بهم سنة 1839، إذ نجد هيمنة في عدد من الأدبيات لاستعمال مصطلح الملة بدل أهل الذمة للدلالة على غير المسلمين، وهو الأمر الذي وصفه إحسان أوغلو بالاستعمال المختلف للتسمية (الملة) على غير ما هو متعارف عليه حديثًا في المجتمعات الإسلامية (أوغلو وآخرون، 1999، ص 502).

نلاحظ عطفًا على ما سبق، أن مصطلح الملة لم يكن يستعمله العثمانيون للإشارة إلى مختلف الطوائف الإسلامية التي كانت تابعة لهم في المشرق العربي وغيرها من المناطق، بل كانت تستعمله للدلالة على منتمين لديانات أخرى كالمسيحيين (الأرمن) واليهود بشكل خاص، وربما يرجع ذلك إلى التقارب الذي كانت تحظى به هتين الطائفتين لدى الدولة العلية، إذ تشير المصادر إلى أن الأرمن واليهود تمكنوا من تبوّء مناصب عليا –بحكم تقربهم من الباب العالي–أوصَلت بعضهم إلى الوزارات والبعض الآخر إلى ثاني منصب في الدولة (الصدر الأعظم).

المستأمنون

المستأمن هو شخص أجنبي لا ينتمي إلى رعايا دولة الإسلام بل يقيم فيها لمدة مؤقتة لأغراض معينة (أوغلو وآخرون، 1999، ص 505)، وقد شكّل المستأمنون استثناءً في الدولة العثمانية لأن القضاة احتاروا في وضع إطار موحد لأوضاعهم القانونية، خاصة وأن أئمة المذهب الحنفي المتّبع في الدولة العثمانية لم يتفقوا على ذلك الإطار، وعليه؛ فقد بقيت أوضاع المستأمنين تشبه إلى حد كبير وضعية أهل الذمة إلى أنْ قام السلطان سليمان القانوني سنة 1535م بمنح عدد من الامتيازات القضائية لبعض التجار الفرنسيين، تلك الامتيازات التي تمثلت بالأساس في منح حق النظر في كافة قضاياهم للقنصلية، لتتّسع دائرة الامتيازات وتشمل كافة المستأمنين من مختلف الجنسيات الأخرى (أوغلو وآخرون، 1999، ص 506)، ومن ثَم أصبح لدى المستأمنين نظام قضائي مستقل عن المحاكم العثمانية مما سيطرح العديد من الإشكالات المرتبطة بقضية السيادة فيما بعد، خاصة خلال فترة ضعف الدولة العثمانية.

الفصل الثاني: أوضاع الأقليات في الدولة العثمانية منذ تأسيسها حتى بداية عهد التنظيمات

ضمّت الدولة العثمانية كما أشرنا سابقًا شعوبًا مختلفة بديانات وأعراق ولغات متنوعة ومتباينة أيضًا، وكان من أبرز تلك الشعوب؛ شعوب البلقان وهي عبارة عن مجموعة جزر تقع في شرقَي أوروبا أمّا التسمية فهي تعود إلى أصول تركية تعني "الجبل" وتطلق اليوم على كل من (اليونان، وألبانيا، ويوغوسلافيا، وبلغاريا، ورومانيا) (حسون، 1986، ص 7)، كما شملت أيضًا شعوب آسيا الصغرى والجزء الشمالي من إفريقيا عدا المغرب. فتكون بذلك خليطًا بشريًا مختلف الأعراق والديانات واللغات، ولذلك ارتأينا أن نقتصر على نماذج محددة لملامسة واقع الأقليات بالدولة العثمانية، ومحاولة رصد مختلف وجهات النظر التي درست هذه القضية، من أجل الخروج بنتائج مقارِنة لمدى تمكن الدولة العثمانية من تدبير مسألة الأقليات على مدار القرون التي عاشتها.

المحور الأول: ثلاث نماذج توضح واقع الأقليات بالدولة العثمانية (المسيحيون واليهود كأقلية دينية، والأكراد كأقلية عرقية)

الرعايا هم المكوّن البشري للدولة العثمانية، إذ شكّل خليطًا بين المسلمين والذميين، فكان من أبرز هؤلاء (الذميين) المسيحيين واليهود. فكيف عاش كل منهما في كنف الدولة العثمانية؟

المسيحون (الأرمن)

شكّلت الطائفة المسيحية والأرثوذكس على وجه الخصوص أكبر الملل في الدولة العثمانية، فبعد أن تمكن محمد الفاتح من دخول القسطنطينية سنة 1453م، كان يعلم بأنه يحتاج إلى دعم المسيحيين ذوي الأغلبية الأرثوذكسية الموجودين هناك لتأسيس عاصمة قوية للدولة العثمانية، فما كان منه إلا أن نصب نفسه خليفة شرعيًا للإمبراطور البيزنطي (شوجر ، 1998، ص 62) الأمر الذي يبدو واضحًا من خلال وجود بعض المؤرخين الأرثوذكس الذين عاصروا الأحداث في الحقبة العثمانية حيث نظروا إليها على أنها امتداد طبيعي للعهد البيزنطي، وبالتالي اعتبروا سلاطين بني عثمان خلفاء للأباطرة البيزنطيين (أبو نهرا، 2013، ص 6).

كان السلطان محمد الفاتح يهدف إلى توحيد المسيحيين كما المسلمين في إطار ملة أو طائفة واحدة هي المسيحية (شوجر، 1998، ص 63)، ولذلك قام بتنصيب بطريرك واحدٍ يكون مسؤولًا عن كافة أمور المسيحيين الخاضعين لحكم الدولة العثمانية، ويتمتع بصلاحيات أساسية تقضي بممارسة الحرية الدينية دون شرط أو قيد، بالإضافة إلى الاستقلالية القانونية عن المحاكم العثمانية (أوغلو وآخرون، 1999، ص 501) غير أن تلك الصلاحيات الواسعة كان لا بد من أن تؤدي في النهاية إلى عدد من المشكلات أبرزها رفض المذاهب الأخرى غير المسيحية لزعامة بطريرك وحيد في ظل اختلاف المذاهب، فضلًا عن أن تلك الاستقلالية التي تمتعت بها الكنيسة جعلت منها "دولة داخل الدولة" (شوجر، 1998، ص64)، فمع مرور الوقت تنمّى لدى الزعماء الكنسيين شعور الزعامة والاستقلالية في التسيير والانفراد بحماية المسيحيين، الأمر الذي ولّد تبعات سلبية على الإدارة العثمانية فيما بعد.

شكل الأرمن إحدى النماذج القوية والبارزة لمسيحيّي الدولة العثمانية، إذ ضمت هذه الأخيرة منذ القرن الرابع عشر الميلادي ست ولايات أرمينية وهي فان، وخربوط، وبتليس، وسيواس، جانب من ديار بكر، قليقيا (كليكيا)، إذ كان أغلبهم ينتمون إلى الطائفة المسيحية (الإمام، 2002، ص 148-149) كما تشير أغلب المراجع إلى أنهم كانوا أكثر الشعوب انصهارًا وتعايشًا داخل المجتمع العثماني حتى أطلق عليهم لقب (الملة الصادقة) (الإمام، 2002، ص 149). وفي ذلك دليل واضح على مدى التقارب والتعايش السلمي الذي كان سائدًا في الدولة العثمانية بين الأرمن كأقلية دينية وغيرها من الأقليات الأخرى والأغلبية التركية داخل المجتمع العثماني.

تجلى ذلك الانصهار في الانخراط في الحياة التجارية والسياسية فيما بعد، وذلك راجع بالأساس إلى مهارتهم في التجارة وقدرتهم على امتلاك عدد من اللغات الأخرى غير لغتهم الأم، كما تميزوا بالجمع بين الثقافتين الشرقية والأوروبية. (الإمام،2002، ص 148-149). هذا فضلا عن الاستقلال الذي عاشوه كغيرهم من الطوائف الدينية الأخرى. غير أن تلك الأوضاع الهادئة والمستقرة التي عاش في ظلها الأرمن داخل الدولة العثمانية تراجعت بتراجع قوة الدولة وبالانقسام الذي أصبحت تعرفه الطائفة الأرمنية التي غدت مقسمة إلى مذاهب مختلفة (أرثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت). وسيعزز هذا الانقسام بشكل كبير وتتضح انعكاساته بعد بداية عهد ما عُرف بالتنظيمات.

اليهود

احتضنت الدولة العثمانية عددًا كبيرًا من اليهود؛ بعضهم كان مستقرًا بالأناضول منذ العهد السلجوقي والبعض الآخر وفد من أوروبا على إثر التهجير القسري الذي عاشه يهود أوروبا وتحديدًا إسبانيا والبرتغال خلال القرن 15 (أوغلو وآخرون،1999، ص 166)، ومن ثَم أقاموا تجمعات خاصة بهم في إطار أحياء لا تضم سواهم في أكبر المدن التجارية، وقد اتخذوا من تلك الأحياء ملاذًا لهم لبناء مجتمعهم المنغلق، كما برعوا في ممارسة مختلف الأنشطة التجارية، وساعدتهم في ذلك معرفتهم بعدد من اللغات وكذلك اطلاعهم الواسع على خصوصيات المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه. فبالرغم من انغلاقهم على بعضهم البعض كجماعة يهودية، إلا أنهم كانوا حريصين على اكتشاف الثقافات المختلفة من حولهم ليس بغرض التقليد أو الانصهار، وإنما بهدف التجذر بشكل أكبر داخل المجتمع والحصول على امتيازات مهمة.

تمتع اليهود كغيرهم من الطوائف الأخرى بالاستقلال القضائي، وأُسندت مهمة تسيير كافة شؤونهم إلى مسؤول عيّنه لأول مرة السلطان محمد الفاتح سنة 1453م وهو الحاخام موسى قيزالي (حاخام باشي) (شوجر، 1998، ص 65). كما أنهم يتوفرون على مجلس إداري ينتخبونه ويتحمل مسؤولية الفصل في الأمور الدينية والإدارية (الملكية، الزواج، الطلاق، الكنائس، التعليم) (النعيمي، 2006، ص38)، وقد أوجد اليهود لأنفسهم مكانة مهمة داخل المجتمع العثماني بفضل ذكائهم الحاد وسرعة تأقلمهم داخل المجتمع، وأحيانًا عن طريق الخداع الذي مارسوه في سبيل الحصول على الامتيازات التي كانوا يطمحون إليها. وهنا يمكن أن نسوق نموذجًا بارزًا تمثل فيمن عرفوا بـ ''يهود الدونمة"، وهم فئة من اليهود أعلنت إسلامها وأخفت بقاءها على الدين اليهودي (درويش، 2003، ص 5) من أجل التنفذ أكثر داخل المجتمع العثماني ولتحقيق تلك الامتيازات التي كانت "حكرًا" على المسلمين.

لقد عرفت الطائفة اليهودية بانعزالها وبعدم اختلاطها مع باقي الفئات الأخرى على الأقل على مستوى السكن وممارسة الشعائر الدينية، وعلى مستوى التسيير كذلك، مما جعل البعض يصف وضعيتهم بأنها كانت شبه دولة، أو دولة داخل الدولة (حمدان، 2011، ص 21)، وهي نقطة تلتقي فيها مع الأقلية المسيحية التي كانت بدورها تخضع لنظام تسيير خاص بها، مما يدل على الاستقلالية الكبيرة والحريات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية لرعاياها من الطوائف الأخرى.

الأكراد

يُعيد الكثير من المؤرّخين جذور الكرد إلى العرق الآري، ويعتبرونهم أحفاد شعوب سكنت جبال زاعروس وطوروس والمناطق المحاذية لها، وذلك منذ الألف الثالثة قبل الميلاد. ومن أبرز أولئك المؤرخين نجد المؤرّخ الكردي محمد أمين زكي (1880-1948م) في مؤلّفه خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، والذي يرى أن أصول الكرد تشكّلت من طبقتين، الأولى سكنت جبال زاغروس وطوروس وهي: لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاسي، سوباري، خالدي، هوري، ميتاني. والطبقة الثانية، هي الشعوب الهندو -أوروبيّة التي أتت فيما بعد واستقرّت في المنطقة، كالميديين والكاردوخيين، واندمجت بشعوبها ليتشكّل منها فيما بعد الكرد (زكي، 1939، ص 3-4)، كما أتت العديد من المصادر التاريخية الأخرى على ذكر الكرد كشعب عريق وضارب في القدم.

يشير صاحب كتاب القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم إلى أن المجموعات الكردية التي لا زالت حاضرة إلى اليوم كانت تعيش في منطقة عرفت بهضبة إيران وفي البلاد المحيطة بها، دخلها الإسلام عن طريق خالد بن الوليد، لتخضع فيما بعد للنفوذ الصفوي، قبل أن يتمكن السلطان العثماني سليم الأول (1512-1520م) من ضمّها إلى الدولة العثمانية (شيركوه، 1986، ص 14-15-16)، وذلك في أعقاب معركة جالديران سنة 1514م والتي أفضت إلى انضمام القسم الأكبر من كردستان للعثمانيين، وفي سنة 1936 تم توقيع اتفاقية رسمية لتقسيم كردستان بين الدولتين العثمانية والصفوية (المعوش، 1999، ص 214).

وقد شكل الأكراد قوة حدودية بالنسبة للدولة العثمانية وقوة عسكرية ومالية أيضا عبر توفير الجيش ودفع الضرائب، كما حافظ الأمراء الأكراد على إماراتهم في مقابل تبعيّتهم للدولة العلية قبل أن يتم إرغامهم على الانصياع المباشر (المعوش، 1999، ص 215)، حيث تُجسد حالة الأكراد أقلية عرقية انصهرت داخل المجتمع العثماني محافظة في نفس الوقت على الخصائص التي تميزها عن الأتراك. وبقيت من أبرز الأقليات التي لا تزال حاضرة وبقوة داخل المجتمع التركي رغم ما تعرفه هذه القضية من تجاذبات وصراعات لم تنته حتى الآن.

المحور الثاني: الدولة العثمانية وتدبير مسألة الأقليات

لم ينقطع الحديث عن عدد من الأقليات التي كانت تنضوي تحت راية العثمانيين وما إن انهارت الدولة حتى دخلوا في صراعات وتجاذبات سياسية لا تنتهي، فقضيّتي الأرمن والأكراد لا تزالان تثاران من وقت لآخر، في حين حلّت قضية البوسنة والهرسك بعد زمن من الحروب. كل هذه القضايا هي ضاربة في عمق التاريخ العثماني ولها جذور وقد تعود إلى ما قبل ذلك.

تتضارب الآراء بين الباحثين حول مدى نجاح أو فشل الدولة العثمانية في تدبير مسألة الأقليات وحول قضية التتريك ووقتِ نشوئها، فإذا كان البعض يرى بأنها الدولة العثمانية لم تعمل على تتريك الشعوب التي كانت تحت حكمها (بنحادة، 2008 ص.222). ولم تحاول عبر مؤسساتها أن تفرض على هذه الجماعات مذهبا معينا أو ديانتها التي كانت تدين بها (كوثراني،2017، ص 91)، بل تعاملت مع كل الأقليات التابعة لها بكل تسامح وتعايش. حتى أن بعض الباحثين الغربيين أمثال شوجر ذهبوا إلى أبعد من ذلك إذ اعتبر التسامح الشديد واحترام القوانين الذي نهجه السلاطين العثمانيون مع أهل الذمة أدى إلى تحول كثيرين منهم من أهل ذمة يدفعون الضرائب إلى منتجين يدفعون الضرائب (شوجر، 1998، ص 61) في إشارة إلى أولئك الذين اعتنقوا الإسلام بعد دخول العثمانيين إلى بلدانهم. وهو نفس الاتجاه الذي سار فيه المؤرخ البريطاني سترانفورد جيه شو عندما نظر إلى التسامح الديني الذي كانت تنعم به الأقلية اليهودية داخل الدولة العثمانية على أنه هو ما شجّع يهودا آخرين في مناطق متفرقة من العالم للقدوم إليها (سترانفورد، 2015، ص17).

تلك كانت نظرة عدد من المؤرخين الذين لا ينتمون للدولة العثمانية إلا أنهم مؤرخون درسوا تاريخها ورصدوا أهم الملامح التي ميزت الدولة العثمانية عن غيرها. وإذا كانت نظرتهم لواقع الأقليات في الدولة العثمانية تقول بأنها عاشت في ظل تسامح وحرية لم يسبق لهما مثيل في إمبراطوريات أخرى، فإن غيرهم يحملون رأيًا مخالفًا تمامًا في محاولة منهم للتعبير عن انحيازهم إلى جانب الأقليات، فجهاد صالح صاحب كتاب الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية يرى بأن الأقليات داخل الدولة العثمانية عانت الويلات مستشهدًا في ذلك بالنموذجين الأرمني والكردي، كما يشير إلى أن الدولة العثمانية كانت تخاف من الخليط القومي المكوّن لها، ولذلك سعت إلى طمس معالم كل القوميات غير التركية، ويصر على أنها نهجت سياسة التتريك منذ بداية وجودها (صالح،1987، ص 27). غير أن المتصفح لهذا الكتاب يلاحظ وجود كثير من التحامل على العثمانيين إذ يستعمل المؤلف الكثير من النعوت المبالغ فيها كالشوفينية والطغاة والدكتاتوريين ...وغيرها من الأوصاف التي توضح مدى التحامل المبالغ فيه. أما صاحب كتاب تركيا والأرمن فهو يساير جهاد صلاح إلى حد ما في دفاعه عن الأقلية الأرمينية، إذ يرى بأن الأقلية الأرمنية عانت الاضطهاد وظل مواطنوها في الدرجة الثانية بعد المسلمين، إلا أنه يوكد في نفس الوقت أنهم عاشوا حياة كريمة ومستقرة نسبيًا على الأقل طيلة فترة أوج وقوة الدولة العثمانية، حيث ربط تردي أوضاعهم بشكل كبير بدخول الدولة مرحلة التراجع والتقهقر (الجهماني، 2001، ص 19).

وبين هذا الرأي وذاك نجد هناك ميولًا كبيرًا من لدن الباحثين إلى أن الدولة العثمانية نهجت سياسة التسامح والتعايش السلمي مع مختف الأقليات التي عاشت في ظلها، هذا لا يمنع حدوث عدد من الثورات والتمردات التي كانت تحدث من وقت لآخر من طرف بعض الأقليات، إلا أن ذلك يعد أمرًا طبيعيًا في ظل وجود مجتمع مختلط الأعراق والديانات واللغات. وهناك دليلين واضحين يمكن أن نعتمدهما للدلالة على النجاح النسبي للدولة العثمانية في تدبير مسألة الأقليات؛ يتمثل الدليل الأول في طول فترة الحكم التي استمرت فيها مع وجود ذلك الكم من الأقليات، إذ حكمت مدة سبعة قرون تقريبًا، والدليل الثاني يكمن في أن صراعات ومشاكل تلك الأقليات لم تظهر بجلاء إلا بعيد الضعف والانهيار الذي أصبحت عليهما الدولة العثمانية.

الخاتمة

شكّلت الدولة العثمانية إحدى أهم وأعرق الدول التي مرت في تاريخ البشرية، دولة امتدت لحقبة زمنية طويلة وعلى مساحة شملت ثلاث قارات، تلك الاستمرارية التي لم تأتِ اعتباطًا وإنما بناءً على ما وصفه الكثيرون بكونها كانت دولة مؤسسات خضعت لتنظيم مُحكم، وامتلكت قوة عسكرية وبشرية أسعفتها في المضي قدمًا نحو السيطرة والانتشار.

صحيح أن الدولة العثمانية سعت كغيرها من الدول القوية إلى الانتشار والتوسع، لكن الواضح أيضًا أنها لم تكن تهدف من خلال ذلك التوسع إلى طمس معالم قوميات متجذرة في التاريخ وديانات قديمة قدم الإنسانية ولغات حية في أذهان ناطقيها ولا

يمكن أن تموت. وبالتالي فالخليط الذي احتضنته الدولة العثمانية زادها قوة وتنوعًا، لكنه في نفس الوقت كان ولا يزال مصدر انتقاد كبير والباب الذي يستغله مناوئوها لرصد الثغرات في تاريخها.

من المؤكد أنه لا وجود لدولة بدون ثغرات أو أخطاء، والدولة العثمانية كغيرها من الدول مرت بفترات قوة وضعف وارتكب زعماؤها أخطاء كثيرة في سبيل الحفاظ على قوتها واستمراريتها، وهذا ما هو واضح من خلال تخبطها بمجرد ظهور بوادر الضعف فيها، حيث أصبحت تميل إلى نهج سياسة العنف في حق الأقليات التي بدأت تطالب بالاستقلال في إطار ما عرف بفترة التنظيمات والتي شهدت حضورًا واضحًا لبداية التدخل الأجنبي. أما قبل تلك المرحلة فلم تكن الدولة العثمانية تعيش ذلك التخبط الكبير والأخطاء الجسيمة في تدبير مسألة الأقليات.

تبقى قضية الأقليات في الدولة العثمانية مسألة شائكة وبصمة قوية في التاريخ العثماني لا يمكن محوها أو تجاوزها وهي التي لا تزال حاضرة وبقوة في المجتمع التركي الذي لا يزال يشهد وجود أجناس وأعراق مختلفة. ومن ثَم فمجال البحث يبقى قائمًا أيضًا حول هذه القضية الشائكة التي لا تزال مستمرة حتى بعد انتهاء الدولة العثمانية منذ عقود مضت.

البيبليوغرافيا

1- أبو نهرا، جوزيف، (عدد 26 يناير2013)، المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، لبنان، المؤتمر الدولي: خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات. مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف.

2- أزتونا، يلماز. (1990)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، إسطنبول، مؤسسة فيصل للتمويل.

3- الإمام، محمد رفعت، (2002)، القضية الأرمينية في الدولة العثمانية 1876-1923، القاهرة، دار نوبار.

4- أوغلو، أكمل الدين إحسان وآخرون، (1999)، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة ج 1، ترجمة: صالح سعداوي، إسطنبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.

5- بن منظور، محمد بن جلال الدين مكرم بن نجيب الدين، (2014)، لسان العرب، المجلد 12، بيروت: دار صادر.

6- بنحادة، عبد الرحيم، (2008)، العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة، الدار البيضاء، النجاح الجديدة.

7- الجهماني، يوسف إبراهيم، (2001)، تركيا والأرمن، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر.

8- حسون، علي. (1986)، العثمانيون والبلقان، بيروت، المكتب الإسلامي.

9- حمدان، محمد عبد الله.(2011)، الجماعات اليهودية في تركيا، دمشق، دار الزمان.

10- خينش، أحلام، (2016) "الحماية الدولية لحقوق الأقليات"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

11- درويش، هدى، (2003)، حقيقة يهود الدونمة في تركيا وثائق جديدة، الجيزة، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

12- زكي، محمد أمين، (1939)، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة محمد علي عوكي، القاهرة، مطبعة السعادة.

13- شو، سترانفورد، (2015)، يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، ترجمة الصفصافي أحمد القطوريظن، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم.

14- شوجر، بيتر، (1998)، أوروبا العثمانية (في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة)، ترجمة عاصم الدسوقي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.

15- شيركوه، بله.ج، (1986)، القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، بيروت، المكتبة التقدمية الكردية.
16- صالح، جهاد(1987)، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية، بيروت، دار الصداقة.
17- عمارة، محمد. (2003)، الإسلام والأقليات الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
18- غيب، هاملتون وباون، هارولد، (2012)، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة ودراسة أحمد إيبش، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية.
19- كوثراني، وجيه،(2017) السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني وسائط السلطة في بلاد الشام، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
20- المعوش، لطفي، المسألة القومية في تركيا الأكراد، (1999)، دار المنظومة، مجلد 20، عدد 98.
21- النعيمي، أحمد نوري، (2006)، الدولة العثمانية واليهود، بيروت، الدار العربية للموسوعات.